

التهرب وأبعاده المختلفة "تهريب العملة بالجزائر" أي دور للحراك في ذلك؟ Smuggling and its various dimensions, "smuggling currency in Algeria", what role for the movement in that?

حميدوش علي¹، برايج محمد²*

¹جامعة المدية، (الجزائر)، hamidouche_a2013@yahoo.fr

²جامعة المدية، (الجزائر)، berrabahmoh@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/06/14

تاريخ قبول النشر: 2020/04/21

تاريخ الاستلام: 2020/04/09

الملخص:

تتعرض اقتصاديات الدول للعديد من المخاطر التي تؤثر على بنيتها الاقتصادية، وقد تمتد أثارها إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية، وفي غالب الاحيان تكون للعوامل الخارجية القوة القاهرة في التأثير على المتغيرات وفي أحيان اخرى تكون ذات أبعاد داخلية ترتبط بفساد منظومة الحكم، وغياب سيادة القانون، وطمع الفساد، وغياب المساءلة والتداول على الحكم، وبالموجز غياب الحكم الراشد بشكل عام، وربما أكثر صور هذه الازمات هو التهريب بكل أبعاده المختلفة، والذي يهدد الدول في مقدراتها الاقتصادية، وقد يفتح الباب على مخاطر أخرى ذات سياسية مع انتشار الجريمة المنظمة العابرة للدول، لذا سيبحث هذا المقال في جانب من جوانب التهريب والذي يتعلق اساسا بتهريب بالعملة الصعبة في الجزائر وأثارها المختلفة.

الكلمات المفتاحية : العملة، التهريب، الفساد، الحكم، الاقتصاد.

Summary:

countries around the world are exposed to many risks that affect their economic structure, and their effects may encompass social and political aspects, external factors are mostly the majeure force affecting variables, but in some other time it can take internal dimensions that is particularly associated with a corrupt system of government, absence of law sovereignty, and lack of justice and accountability, and alternation of authority, in summary, the absence of a comprehensive sound system of governance, perhaps the most common form of these crises is smuggling in all its various dimensions, which threatens countries in their economic capabilities, and may pave the way to other political risks particularly in the light of the propagation of transnational organized crimes, therefore we try throughout the aspects of smuggling dimension , which is mainly related to the smuggling of hard currency in Algeria and its implication.

Keywords: currency, smuggling, corruption, governance, economics.

*المؤلف المرسل

مقدمة:

فتح الحراك الذي عرفته الساحة السياسية في الجزائر مع مطلع شهر فيفري/ فبراير 2019، الباب واسعا للحديث عن الكثير من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإدارة منظومة الحكم للتحويل نحو الحكم الراشد، والانتقال السلس والمرن للحكم الديمقراطي الذي يقوم على التداول والمساءلة والالتزام بالقانون، ومنع كل أشكال الاحتيال والسرقة والتهريب، هذا الأخير نال مساحة واسعة السجال الإعلامي في ظل هذا الموجة المتصاعدة من النقاش، وفي خضم مخاض التحول، الذي يطبع الحياة السياسية التي تعرفها الجزائر، وبروز موضوع التهريب بشكل لافت في الوسط الإعلامي، وتوسع رقعته بكل أبعاده، إبتداءا بالتهريب المادي لمختلف السلع المدعومة، وصولا إلى التهريب لمختلف السموم من الدول المجاورة، وكذلك حتى من الأماكن البعيدة والمعروف عنها بالتجارة في كل أنواع المخدرات والسموم، وانتقالا إلى الاتجار بالبشر، التي أصبحت تجارة رائجة في هذه الفترة الحرجة من تاريخ البشرية، والتي تعرف موجات كثيرة من الهجرة غير الشرعية نحو الشمال، ضمن قوافل الموت، التي تلقى بظلالها البائسة على الكثير من الشباب في غياهب البحار، ووصولا إلى تهريب العملة الصعبة نحو البلدان والجنات الضريبية، التي تشجع على دخول الأموال إليها، وبرز بشكل لافت شبكات تبييض الأموال على المستوى الدولي، والتي تنخر الكثير من الاقتصاديات النامية، والجزائر تعتبر من أكبر ضحاياها، هذه الشبكات والأفراد الذين يستنزفون بأفعالهم المقدرات الاقتصادية للدولة.

إشكالية الدراسة: تقوم إشكالية هذا البحث في دراسة الاضرار المحتملة عن التهريب بكل أبعادها المختلفة، وأوجهها المتعددة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبحث سبل محاولة تحجيم هذه الآثار بدرء الكثير منها بالجهود التي تقلص أو وقف هذه الظاهرة، بعد استفحالها وتوسعها، من خلال القيام بكل الجهود التي تحقق ذلك، إذن فالبحث يدور حول التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هي السبل الكفيلة بتحجيم دور التهريب بمختلف أشكاله وأبعاده ومن ثم تقليل الضرر الاقتصادي والاجتماعي له، بترسيخ منظومة قانونية ومجتمعية تعمل بالتنسيق مع بعضها البعض لدرئه من أصوله، والتركيز بالخصوص على وقف نزيف تهريب العملات الصعبة في الجزائر تحديدا؟ يمكن أن نشق مما سبق مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم التهريب وما هي مخاطرة المختلفة؟
- ما هو واقع تهريب العملات الصعبة بالجزائر ؟
- هل للتحويل السياسي في الجزائر دور إيجابي للتهريب أم العكس؟
- هل للحراك دوراً في ذلك و ما هو ؟

— ما هي سبل محاربته؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في ظاهرة التهريب واستشرائه بشكل كبير وامتداده إلى ميادين مختلفة، وزيادة المخاطر التي تنجر عن توسعه واستفحاله خصوصا بالجزائر في مرحلة الانتقال والحراك، وسنركز بالتحديد على ظاهرة تهريب العملات الصعبة وأثارها السلبية المختلفة.

منهجية الدراسة :

اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي، باستخدام طريقتي التحليل والتركيب، ولكون الدراسات في هذا الميدان قليلة فقد اضطررنا على الإعتماد على المقالات الصحفية، والتي نعتقد أن البعض تفتقر إلى المصداقية، وتبالغ بعضها في تسويد الوضع، وتعتمد في مقالاته وتحليلاتها على آراء وأفكار ما يسمى بالخبراء وفي بعض الأحيان يفتقد هؤلاء الخبراء إلى الخبرة الكافية لتعبير عن ظاهرة ما أو تقرير حكم عى موقف معين، ويقدمون بعض التصريحات المظللة تغيب عنها في بعض الأحيان المصداقية والدقة وتميل إلى التهويل والمبالغة.

تقسيمات الدراسة:

لأجل الإلمام بجوانب موضوع بحث، ولأننا ركزنا على ظاهرة التهريب بصورتها العامة الاجمالية ومخاطرها المختلفة فقد قسمناه إلى محورين رئيسيين وخاتمة، يتناول محوره الأول ظاهرة التهريب وأبعاده الاقتصادية الاجتماعية والسياسية أما في محوره الثاني فخصصناه لظاهرة تهريب العملات الصعبة وأثارها المختلفة، وحاولنا ربطها مع ظاهرة الحراك، ودوره إمكانيته في زيادة أو تحجيم الظاهرة، بالإضافة إلى خلاصة تتضمن جملة من النتائج والتوصيات.

المحور الأول: التهريب المفهوم والسياق والمخاطر في الجزائر:

يعتبر التهريب ظاهرة عالمية، تعرفها الكثير من بلدان العالم، ولا تخص دولة بحد ذاتها، وهي أحد الآفات الاجتماعية والاقتصادية العابرة للحدود التي تنخر اقتصاديات الدول الضعيفة والهشة، وتزيد من كاهل الدول والحكومات، وترفع من نسب الجريمة المنظمة العابرة للحدود أيضا، وتخلق جو من الرعب خصوصا عندما يتعلق الأمر بالاتجار بالبشر أو الاعضاء البشرية، والتي استفحلت في العقود الأخيرة، وأصبحت تجارة رائجة للجماعات الإجرامية المنظمة التي غدا لها دور أساسي في خراب البلدان والمجتمعات، وتشكل عبئا جديدا يضاف إلى بقية الأعباء المختلفة للحكومات التي تدخل ضمن متطلبات حماية الحدود من كل الاختراقات لمختلف الجماعات الإجرامية أو تلك ذات الصبغة الإرهابية، مع الانتشار الرهيب للمخدرات والمهلوسات والاضرار التي تسببها لشرائح كثيرة من أفراد المجتمع، والشباب على الخصوص، وتنخر كيانه الاجتماعي بمزيد من الانحراف والجريمة بجميع أشكالها.

ومما لا شك فيه أن الأزمة الأمنية التي ميزت معظم بلدان شمال إفريقيا ابتداء من الجزائر خلال عقد تسعينيات من القرن العشرين وفي الآونة الأخيرة، كلا من تونس وليبيا ومصر ومالي، دون الحديث عن تشاد والسودان، قد جعلت المنطقة كلها أرض خصبة لكل أنواع التهريب والتجارة غير المشروعة في الأسلحة والمخدرات وبصفة خاصة الإرهاب المدمر، الذي يشجع كل الجرائم المنظمة ويتغذى من عائداتها، ومن المؤكد أن هذه الوضعية قد عززت المسلك الذي يتبعه كبار المهربين لنقل القنب المغربي عبر التراب الجزائري نحو الشرق الأوسط قبل وصوله إلى أوروبا الغربية مروراً بجبال البلقان.¹

أولاً: مفهوم وتعريف التهريب: قبل الخوض في تحديد تعريف التهريب لابد من الإشارة بشكل موجز لمفهومه وتطوره بشكل موجز فما يلي:

1- مفهوم التهريب: ينصرف مفهوم التهريب إلى كل الأنشطة البشرية والتجارية أو نقل وتحويل السلع والخدمات عبر الحدود الدولية بالطرق غير شرعية، وكذا نقل المواد المحظورة سواء أكانت مخدرات أو أقراص مهلوسة أو أنواع أخرى من السموم المختلفة، والتي تتنافى مع القانون والعرف، أو تعد ضمن الأعمال الإجرامية التي تتعارض مع الجوانب القانونية، أو ذات المضار الاقتصادية أو الأبعاد السياسية أو الأمنية الخطرة. مثل الجريمة المنظمة أو تلك تتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، مثل تهجير القصري للبشر أو تجارة الأعضاء البشرية، والتي تتنافى مع أبسط مبادئ حقوق الإنسان.

2- تعريف التهريب: تتفق أغلب المراجع التي تناولت موضوع التهريب في تعريف التهريب على أنه؛ كل الأنشطة التجارية التي تتعارض مع القانون، غير أنني أرى أن هذا التعريف قاصر عن التعبير على كل الظاهرة بكل تشعباتها، وعليه فإنني أقدم تعريف أعتقد أنه أشمل وألم من التعاريف المقدمة وفي ذات الوقت فهو مختصر وشامل وأقرب إلى توصيف الظاهرة بصورتها الحالية.

وعليه فالتهريب هو كل نشاط بشري يتعارض مع القانون ويؤدي بالضرر على الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسة أو الأمنية أو جميعها للدول.

2 - الأبعاد المختلفة للتهريب: للتهريب أبعاد متعددة بتعدد أوجه الحياة المختلفة غير أننا نختصرها في ثلاثة أبعاد رئيسية على النحو التالي:

1- الأبعاد الاقتصادية: تلخص الأبعاد الاقتصادية في ارتفاع فاتورة الخسائر التي تلحق باقتصاديات الدول التي تعرف ظاهرة التهريب، والجزائر ليست بمنأى عن هذه الظاهرة بل هي في قلبها، وأثار التهريب الاقتصادية تتجسد في حجم السلع والبضائع والخدمات التي تحرب إلى الخارج سواء تعلق الأمر بدول الجوار تونس والمغرب أو دول الجنوب خصوصاً، وأن أغلب هذه السلع والخدمات مدعمة بشكل كبير وتستنزف مبالغ كبيرة من ميزانية الدولة،

وفي الغالب تقوم تجارة التهريب باستبدال هذه السلع المدعومة بالمخدرات والسموم، ومن هنا تكون الكلفة مضاعفة تصدير المنافع المدعومة واستيراد السموم بكل أثارها السيئة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الأمنية .

أما عندما نتناول الأبعاد الاقتصادية للتهريب في الجزائر سوف نستند في دراستنا على تصريحات بعض المسؤولين بالدولة الذي اعترفوا بعجزهم عن كبح أو محاربة الظاهرة ، لأن بعض القوة النافذة بالسلطة كانت ومازالت توفر الغطاء لتصرفاتهم المضرة بالاقتصاد الوطني، فعلى سبيل الذكر أقر وزير التجارة الأسبق "بختي بلعاب" أن خسائر الجزائر من تضخيم فواتير الاستيراد سنويا لا تقل عن نسبة 30 % وعندما نعلم أن واردات الجزائر بلغت سنة 2014 حوالي 60 مليار دولار، فإن حجم الخسائر المقدرة جراء هذا التضخيم يحتمل أنها وصلت أو قاربت حدود 20 مليار دولار وهذا يدل على أن بعض مؤسسات الدولة متواطئة مع بارونات التهريب العملة الصعبة، حيث أصبحت هذه الظاهرة تهدد مقدرات الدولة الاقتصادية، وتلحق الضرر بعيش المواطن الجزائري وكذا مستقبل البلاد والعباد، كون المبلغ الذي يتم تهريبه يساوي ميزانية دولة أو دولتين إفريقيتين، وهو مبلغ مرعب وخطير جدا على مستقبل الجزائر.²

ونفس الوزير اعترف في موقف آخر بأن شخصا يملك نفوذا واسعا استطاع أن يتحدى قرار رفض دخول شحنته التي جلبها من الخارج واستطاع إدخالها إلى ميناء الجزائر بمساعدة من أطراف في وزارة التجارة والجمارك ، وهي عبارة عن قطع غيار السيارات بسبب المصدر وحيث ورد في التصريح على أنها مواد غذائية في حين أنها قطع غيار في الوقت بقى الوزير المسؤول عاجزا عن ردع مثل هذه التصرفات .³

وبخصوص الملفات التي أحيلت على العدالة فقد اعترف الوزير ذاته بإحالة 3000 ملف على العدالة وقد تجاوزت الغرامة المفروضة عليهم مبلغ 30 مليار دولار في حين أن تحصيلها كان أقل من نسبة 30 %.⁴ وفي موقف ينم عن التحدي لسلطة الدولة بالتواطؤ من أطراف نافذة ومسندة من بعضها ، تم أيضا استيراد الخبز الطازج العادي من الأردن، وقدرت قيمة الاموال المخصصة للاستيراد بـ 350 ألف دولار، واعترف أيضا الوزير بتمويل البنوك لعمليات استيراد المياه المعدنية من الخارج، والغربة تكمن في مصدر الدول التي تستورد منها الجزائر هذه المياه وهي روسيا والبرتغال، إن رائحة الفساد والفضائح بالجملة التي نخرت قطاع الجمارك تتكرر كل سنة حيث اختفت أكثر من 500 سيارة فخمة سنة 2011، وتم على خلفية هذه القضية سجن 30 إطارا جمركيا ثبت تورطهم لكن لم تتمكن الهيئات العليا المسؤولة وبالخصوص وزارة التجارة من معرفة أصحاب هذه السيارات.⁵

وخلال سبعة أشهر من سنة 2016 وحسب المعلومات المتوفرة فقد تم تهريب أكثر من 3 آلاف مليار و500 مليون سنتيم عن طريق تقديم وثائق مزورة وتصريحات كاذبة ، وخلال 6 سنوات فقط تم تهريب ما بين 90 و120 مليار دينار جزائري ، أي بمعدل 15 إلى 20 مليار دينار سنويا.⁶

إذن تتلخص مشكلة التهريب والعملة بالخصوص في تضخيم الفواتير، الغش والتهرب الضريبي، وما ملايين المفرقات التي تباع في الأسواق والمخدرات التي تدخل الى السوق رغم منعها إلا دليل على ذلك. فإذا كانت للجمارك دور مالي واقتصادي وأمني ومراقبة ومتابعة الاستيراد والتصدير وغيره فمتطلبات تأدية دورها كما ينبغي يقتضي تحقيق كل من:⁷

✓ عصنة إدارة الجمارك من خلال التكوين المتخصص للموارد البشرية.

✓ عصنة وسائل ومناهج العمل.

✓ حماية الجمركي من الابتزاز وتوفير وسائل العمل البشرية والمادية والقانونية ومن ثم محاسبته حسابا عسيرا.

هذا المشهد من التسبب والإهمال وصور التهريب المتعددة لا يختلف عن الإعتراف الذي قدمه وزير التخطيط في عقد الثمانيات ورئيس الوزراء الأسبق عبد الحميد الإبراهيمي، عندما أشار في معرض محاضرة قدمها في معهد الاقتصاد بالخروبة الجزائر عام 1990، أن صفقات الاستيراد كانت تسيير وفقا شبهات رشاي بمعدل متوسط في حدود 20 % في كل صفقة، وهي فضيحة شغلت الرأي العام حينذاك وفتحت العدالة الملف وانتهى الأمر إلى اللاشيء .

2-الأبعاد الاجتماعية: تنصرف الآثار الاجتماعية لظاهرة التهريب إلى تلك الاضرار المتولدة بالخصوص من جراء تكثيف تجارة المخدرات بكل أنواعها والحبوب المهلوسة وأثارها الصحية خصوصا على شريحة الشباب، الذي يعتقد أن الانغماس في هذا الوسط سيمنحه الرجولة والقوة، فيجد نفسه في النهاية بين أحضان الامراض والجريمة الاجتماعية، وغيرها من الآثار السلبية المجتمعية التي تستشري بين أفراد هذه الفئة على وجه الخصوص وتنعكس بآثارها السلبية على المجتمع برمته، والتي عرفت رواجاً كثيراً منذ عقد التسعينات من القرن الماضي، أين غاب دور الدولة إلى حد كبير وانكفى دورها الرقابي والتحسيسي وحتى العقابي.

تعتبر مشكلة تعاطي المخدرات أهم وأخطر المشاكل التي تواجه الفرد والمجتمع لكثرة أنواع المخدرات وسرعة انتشارها بين أفراد الأسر والمجتمع في كل أنحاء العالم، نظراً لتوسع تجارتها على كافة المستويات الدولية، إن مشكلة تعاطي المخدرات التي تورد العالم لم تنشأ من عامل واحد، بل تنسب فيها عوامل عديدة اجتماعية واقتصادية ونفسية وثقافية وتربوية وغير ذلك إن من أهم الأضرار المترتبة على تعاطي المخدرات هي الاضرار الاجتماعية التي وبلا شك تلقى بظلالها على الحياة بشكل عام بدءا بالفرد المتعاطي مروراً إلى أسرته وامتداداً إلى مجتمعه.⁸

يقدر أن هناك ربع مليار نسمة، أو نحو 5 % من سكان العالم البالغين، تعاطوا المخدرات مرة واحدة على الأقل في عام 2015، والأكثر مدعاة للقلق أن نحو 5.29 مليوناً من متعاطي المخدرات هؤلاء، أو 6.0 % من سكان العالم البالغين يعانون من اضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات، مما يعني أن تعاطيهم للمخدرات ضار إلى درجة أنهم قد يصبحون مرتهنين للمخدرات وبحاجة إلى العلاج.⁹

وفي الجزائر تشير الدراسة حول تفشي المخدرات بأن نسبة مستهلكي المخدرات المختلفة قد بلغت 1.15 % من السكان الذين يبلغوا سنهم 12 سنة فما فوق ، والذين صرحوا بأنهم قد استهلكوا المخدرات خلال 12 شهراً التي سبقت الدراسة الميدانية غير أن هذه الدراسة لا تقدم أي مؤشر عن الأشخاص الذين يعانون من حالة التبعية لأحد هذا المخدرات وفقاً للجدول المرفق: ¹⁰

جدول رقم (01) الأفراد الذي تلقوا فحوص طبية أو إقامة إستشفائية بسبب الإدمان على المخدرات

باختلافها لسنوات مختارة

السنة	2011	2012	2013	المجموع
الفحوص الطبية	12472	18447	14936	45854
الإقامة الاستشفائية	1279	1819	1477	4575

المصدر: صالح، عبد النوري، مرجع سابق، ص28

3 - الأبعاد السياسية والأمنية: يمكن حصر الأبعاد السياسية والأمنية في الآثار التي تنجر من تسارع وتيرة حركة تخريب الكثير من السلع المحظورة والخطرة ، خصوصا المخدرات والمهلوسات والأسلحة وحتى البشر وتجارة الأعضاء البشرية بين الدول ، ودخولها بطرق غير مشروعة ، مما يحفز على بروز الجماعات الإجرامية الدولية ، والتي تترافق مع الجريمة المنظمة العابرة للحدود إذ يمكن أن يحدث في غفلة حدودية أو انفلات أمني أن تدخل إلى بلد ما أسلحة أو متفجرات أو أشخاص خطرين دولياً أو عصابات منظمة للاتجار في البشر أو مشابه مما يهدد أمن وسلامة الدولة والمجتمع.

والشواهد والأدلة على ذلك كثيرة ومتعددة في محيطنا الدولي بدءاً من دولة تونس التي تعرف دورياً الكثير من الأعمال الإرهابية والإجرامية، ونفس الأمر تعرفه ليبيا التي أصبحت البلد الأكثر تجارة في البشر وظهور وإحياء تجارة العبيد، وكان العامل الرئيس إن صح التعبير الحرب الأهلية والانفلات الأمني داعم قوي في زيادة مظاهر التخريب المتعددة، وزيادة مخاطرها المختلفة، ونفس الأمر ينسحب على دول مثل مالي وتشاد والنيجر والكثير من الدول التي تحولت فيها عمليات تخريب الأسلحة والبشر إلى نوع من التجارة مترافقة مع الحرب الأهلية التي توشك أن تأزم أكثر فأكثر الأوضاع الداخلية وتزيد المخاطر في عدم استقرار في المنطقة برمتها.

3 - الاقتصاد الجزائري وظاهرة التخريب: يتعرض الاقتصاد الجزائري منذ عقود إلى استنزاف حقيقي من جراء عمليات التخريب عبر الحدود على اختلافها ويلحق بالاقتصاد الوطني خسائر جسيمة بالإضافة إلى المخاطر الأخرى ذات الأبعاد الاجتماعية والسياسية والأمنية.

فعندما يتعلق الأمر بالمخدرات التي غزت التراب الوطني وأصبحت الجزائر معبر رئيس لها نحو أوروبا وكذا المكان الأكثر استهلاكاً لها زادت نسبة الجريمة المنظمة بشكل لافت ومخيف، وأصبحت تطبع سلوك الكثير من

شباب الجزائر، ومن ثم تمثل خطر حقيقي في تدهور منظومة القيم المجتمعية، أما في الجانب السياسي فقد شكلت الجريمة العابرة للحدود خصوصا في التهجير القسري للبشر وتجارة العبيد، وظهور عصابات تجارة السلاح، وعصابات الطرق والأعمال الاجرامية والإرهابية، أصبحت تمثل خطرا حقيقيا بعد الانتشار الكثيف والسريع في شريط الساحل والصحراء وخلق جو من الأجواء الأمنية الممزوجة بالرعب والخوف.

1-موارد الجزائر بين الرشاد والاستنزاف: تصاعد الحديث مع بداية الحراك عن أرقام مهولة عن الهدر المالي الذي عرفه الاقتصاد الجزائري، وتحدث الكثير ممن يسمون خبراء وباحثون عبر الفضائيات المختلفة في الحوارات اليومية التي تقدمها القنوات التلفزيونية الخاصة على وجه التحديد، عن أرقام قد تبدوا خيالية، والكثير من التصريحات كانت تشير إلى هدر في حدود 1000 مليار دولار، وتحدث مراقبون آخرون عن 1200 مليار دولار، وذهب البعض الى 1500 مليار دولار، دون تقديم مصادر موثوقة عن هذه الأرقام وبالعودة إلى مداخل الجزائر خلال فترة حكم الرئيس بوتفليقة المنتحي التي تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية، المصدر الرئيس لمداخل الجزائر للفترة (1999-2018)، وفي خضم موجة الغضب التي عرفها الشارع الجزائري مع إصرار أركان النظام السابق على تجديد عهدة رئاسية جديدة لشخص مقعد وعاجز عن الكلام، ومن أجل وضع الباحث أمام الحقائق التي تستند إلى المصادر الرسمية الوطنية والأجنبية الموثوقة، والتي تتفق في تحديد حجم المداخل للجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة من الصادرات والتي تمثل المداخل الأساسية للجزائر من العملة الصعبة، أو من رصيد الميزان التجاري للجزائر والتي نقدمها من خلال الجدول المرفق، ومع كل الجهود التي بذلتها الحكومات المختلفة والبرامج التي تضمنتها كل المخططات التنموية بدءاً من مخطط الإنعاش الاقتصادي لعام 2001 إلى آخر المخططات التنموية للخماسي (2014-2019) حول قضايا محاربة التهريب والجريمة المنظمة والاقتصاد الموازي، نذكر هنا على سبيل الإشارة ما تضمنه مخطط الحكومة سنة 2012 على عزم الدولة على تعزيز يقظتها لإحباط كل محاولة للمساس بحقوق الأشخاص والمجتمع، وستركز عملها على مكافحة الإجرام الذي بات يتخذ أشكال جديدة منها، تبييض الأموال، والجريمة المنظمة وجرائم المعلوماتية والاتجار بالمخدرات... إلخ وذلك من خلال:¹¹

- إعادة تعديل نظام العقوبات قصد إضفاء نجاعة أكبر على قمع الجرائم والجنگ؛
- التحكم أكثر إتقانا في معالجة القضايا قصد تحسين نوعية العدالة والرد القضائي على قضايا الأجرام وصون المصلحة العامة؛
- وضمان حماية متزايدة أكثر فأكثر لممتلكات المجموعة الوطنية والأشخاص؛

— انتهج سياسة مبتكرة لإعادة تربية المحبوسين في إطار مسعى الدفاع الاجتماعي المتجدد الرامي إلى إعادة الإدماج وتنشئة اجتماعية ملائمة للمحبوسين من خلال مضاعفة حظوظهم لاستعادة مكانتهم مجدداً في المجتمع بشكل عام؛

إذن تظهر الإحصاءات المرفقة الخاصة بالميزان التجاري الجزائري تصويب أو تصحيح لأغلب التصريحات التي عبر عنها ما يسمى بالخبراء والباحثين والسياسيين على إمتداد الحوارات التي قدمتها القنوات التلفزيونية المختلفة، حيث بلغت صادرات الجزائر خلال ذات الفترة المذكورة في حدود قصوى ب 890 مليار دولار بالمقابل بلغت الواردات للجزائر في نفس الفترة في حدود مبلغ 650 مليار دولار، ولكون الجزائر لا تتوفر على مصادر أخرى للمداخيل مثل ما هو الشأن بالنسبة لجيران الجزائر في بلدان المغرب العربي تونس والمغرب على سبيل المثال، حيث تشكل فيهما مداخيل السياحة مبالغ معتبرة ، ولكون الجزائر دول طاردة للسياحة أكثر منها دولة مستقطبة ، فإن رصيد ميزان المدفوعات لتدفقات رأس المال في الغالب الاغم سالب على امتداد طول الفترة باستثناء الميزان التجاري عند ارتفاع أسعار النفط لذا فإن مداخيل الجزائر عرفت انخيار كبير بعد انخفاض أسعار المحروقات بعد سنة 2014 ، وبذلك دخلت الجزائر دوامة الأزمة الاقتصادية وبدت ملامح الازمة السياسية بالبروز بعد أن عجزت الجزائر المستقلة بعد أكثر من نصف قرن من خلق اقتصاد لايعتمد على مداخيل النفط كمصدر رئيس للثروة والدخل، ومن المرجح أن يستمر هذا الوضع لعقود طويلة بعد سياسة الترقيعات التي تتم فقط حينما تنخفض أسعار المحروقات، وتعود نفس السياسات مع كل ارتفاع مفاجئ للأسعار في غياب منظومة حكم تفتقد للحكم الراشد وتتبنى مبادئه، رغم الكثير من الشعارات التي ترفع في هذا السياق في كل البرامج التنموية والمناسبات السياسية وخطابات أطراف السلطة بذلك .

جدول رقم 02 الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1999-2018 الوحدة مليون دولار

الصادرات	الواردات	السنوات
12.320	8.171	1999
21.650	9.173	2000
19.090	9.940	2001
18.710	12.009	2002
24.460	13.534	2003
32.220	18.308	2004
45.036	20.357	2005
54.613	21.456	2006
60.163	27.631	2007
79.298	39.479	2008
45.194	39.294	2009
57.053	40.473	2010
73.489	47.247	2011
71.866	50.376	2012
65.917	55.028	2013
62.886	58.580	2014
37.787	51.702	2015
30.026	47.089	2016
35.191	46.059	2017
41.168	46.197	2018
888.138	653.932	المجموع
234.205		الفائض

المصادر :

- مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الجزائر، سبتمبر 2017، ص: 51-52
- الوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار ، حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر ، الفترة عام 2016 تحيين 2019 ، المؤشر العام مقال منشور على الرابط :

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

2-أسباب التهريب في الاقتصاد الجزائري: نبدأ عرض الأسباب بتصريح لمسؤول سام بالجمارك الذي يعترف صراحة بعجز الدولة الجزائرية على محاربة التهريب ، إذ يقول "مع كل الأدلة والأرقام المقدمة فقد أكد المدير العام للضرائب "زيكارة مصطفى" أنه لا توجد إحصائيات دقيقة تعطينا حجم الاعفاءات والتهرب الضريبي وعدم التصريح حالياً وحسبه فالمعطيات مجهولة لعدة اعتبارات، لكن في المقابل توجد إرادة قوية لتحديدها ومعرفة الاحصائيات الحقيقية. وذلك بعد رقمته كل المراكز عبر ولايات الوطن للقضاء نهائياً على الطرق التقليدية في التسيير والتحصيل الجبائي حيث تم رقمته 22 مركزاً جوارياً لحد سنة 2016 للضرائب من أصل 60 مركزاً متواجداً عبر الوطن.¹²

يؤشر هذا التصريح أن الدولة عاجزة تقنيا وبشرياً عن محاربة التهريب، ولكون هناك أطراف كانت تعيش في دواليب النظام أو قريبة منه وتتغذى من التهريب والمحابة وغياب سلطة القانون، فإنها ساهمت بشكل كبير في توطيد ثقافة التهريب في منظومة الحكم ، وحيث اختلط المال بالسياسة وتداخلت الكثير من المعطيات في غياب رئيس يباشر الأعمال بنفسه، وربما قد تصله تقارير مشبوهة أو مغلوطة. كانت هذه العوامل مع غيرها داعماً قوياً في تفشي ظاهرة التهريب بالإضافة إلى الاضطراب الذي تعرفه المنطقة بشكل عام سواء تعلق الأمر بالحدود الشرقية للجزائر، أو حتى الحدود بين الجزائر والمغرب من جهة، والأمر الأسوأ هو الاضطرابات في دول جنوب الصحراء، حيث الجريمة المنظمة والأعمال الإرهابية وخلق جو من عدم الاستقرار. وإذا كان لنا أن نلخص الأسباب إلى التهريب نوجزها في العناصر التالية:

- ✓ قلة مناصب العمل والتي تجعل شرائح واسعة من أفراد المجتمع تميل إلى النشاطات والأعمال غير القانونية وغير الشرعية.
- ✓ غياب منظومة قانونية رادعة خصوصاً لما يسمى بالاقتصاد الموازي.
- ✓ قلة الرادع القانون والجزائي والكثير من الأفراد والجماعات يعودون إلى نفس الفعل بعد إطلاق سراحهم هذا في حالة ما إذا تم سجنهم.
- ✓ توسع التهريب بمختلف أشكاله وفي مجالات متعددة بعد حالة الفوضى في المنطقة برمتها.
- ✓ انتشار الآفات الاجتماعية والتي ترافقت مع زيادة استهلاك المخدرات والمهلوسات وزيادة رواجها.
- ✓ ارتفاع سقف الطموح لدى شرائح واسعة من أفراد المجتمع للربح السريع وبأي ثمن مما جعلهم يلجؤون إلى كل الأعمال غير القانونية.

- ✓ ضعف منظومة القيم الاخلاقية في القيم المجتمعية.
- ✓ تواطؤ المال الفاسد مع أركان الحكم واستفادة أصحاب النفوذ من غض السلطة على مستوياتها المختلفة عن هذه الافعال .

3-أثار التهريب على الاقتصاد الوطني : يمكن الإشارة بإيجاز إلى جانبين من الآثار، أولها على المستوى الخارجي وثانيها على المستوى الوطني :

فعلى المستوى الخارجي تتناول حجم الاستنزاف الذي لحق بالاقتصاد الوطني ضمن الميزان التجاري، أو الانعكاسات أو النتائج السلبية خلال عملية الاستيراد، واضعين بعين الاعتبار غياب كلي للإحصاءات الرسمية، وتبقى الأرقام المقدمة تقريبية ودون الحقيقة، ولكن الشيء المؤكد أن الظاهرة مازالت موجودة ومستمرة وتعرف تذبذب بين الفينة والأخرى تبعا لمستوى الحزم والرقابة التي تقوم بها الأجهزة المختلفة، لكن الشيء المؤكد أن الجزائر استنزفت على امتداد 20 سنة تقريبا ما يساوي 650 مليار دولار في صورة واردات ذهبت نسبة معتبرة منها في صورة تهريب في شكل تضخيم فواتير واستيراد سلع غير مطابقة للتصريح المقدم، وفي بعض الأحيان تحويل للعملة دون استيراد سلع بالمطلق نتيجة المحاباة والتواطؤ في الأجهزة المكلفة بذلك، وإذا مأخذنا بعين الاعتبار تصريح وزير التجارة الأسبق الذي قال أن خسائر الجزائر من تضخيم فواتير الاستيراد سنويا لا تقل عن نسبة 30%¹³، فانه بعملية حسابية بسيطة تقدر خسائر التهريب في الميزان التجاري لوحده في حدود 200 مليار دولار خلال الفترة 1999-2018.

أما على المستوى الوطني فإن الاقتصاد الموازي ينتعش باستمرار، وتزداد الكتلة النقدية المتداولة بشقيها الوطنية منها والعملات الاجنبية بالزيادة والتراكم ، والتي لم تدخل بعد في قنوات الاقتصاد الرسمي، وهي بذلك تنخر الاقتصاد الوطني من الداخل ، وتأثر على كل المؤشرات الاقتصادية ، وبالخصوص قطاع الجباية والموازنة العامة بعدما استفاد الكثير من الافراد أشباه المستثمرين من قروض كثيرة غير المستردة في تمويل مختلف الأنشطة خارج نطاق الضرائب ، وبعيدا عن القانون ، وفي هذا الشأن أكد محافظ بنك الجزائر بالنيابة ”عمار حيواني“ بالجزائر العاصمة أن أكثر من 5000 مليار دينار جزائري يتم تداولها حاليا في الجزائر خارج القطاع البنكي أي ما يزيد عن 50 % من أرصدة القروض الممنوحة لمجموع الاقتصاد الوطني وأوضح ”حيواني“ في كلمة ألقاها خلال يوم إعلامي حول ”الادخار“ نظم بحضور وزير المالية الحالي أن هذا المبلغ (5000 مليار دج) يمثل كذلك أزيد من 30 % من الكتلة النقدية الاجمالية للبلد ذلك يعني أن سياسة الادخار عاجزة.¹⁴

هذا بالإضافة إلى الأعمال التي تتم يوميا والتي تكشف حجم الضرر الذي يلحق بالاقتصاد الوطني من جراء أعمال التهريب في كل الجهات ، وكل الأنشطة ، وجميع أنواع السلع المختلفة ، ولا يمر يوم دون الإشارة في

وسائل الاعلام إلى عملية أمنية تم بمقتضاها الكشف أو القاء القبض على مهرب أو مجموعة مهربين في جهة ما من التراب الوطني وخصوصا على الحدود.

المحور الثاني: تخريب العملات؛ الأسباب ، والأبعاد ، والعلاقة بالحراك في الجزائر:

مع بداية الحراك نشطت الآلة الاعلامية وتحركت بعد أن تخلصت جزئيا من القيود التي تكبح إرادتها في إنارة الرأي العام بالقضايا الوطنية خصوصا تلك التي تمس بعض جوانب السلطة والنافذين بالمجتمع ، وبرزت قضايا التخريب في المشهد الاعلامي بشكل لافت. فماذا يمكن أن نستشف من ذلك؟

أولا- أسباب تخريب العملات الصعبة بالجزائر : تعود أسباب تخريب العملة أولا للطبيعة البشرية بحد ذاتها والتي تبحث عن الثروة بشتى الطرق السهلة ، وتبغى والثراء السريع بكل السبل المتاحة بغض النظر عن شرعية أو أخلاقية الوسيلة من عدمها. والخطوة الثانية في توظيف الأموال المحصلة في الملاذات والجنات الضريبية، والدول الآمنة، مما يسمح لهم بتنمية واستخدام هذه الأموال في تحقيق مبتغياتهم وطموحاتهم مما يجعلهم يستمتعون بحياة خالية من الملاحظات، والضرائب، ونظرة المجتمع، خصوصا إذا تعلق الامر بأموال جمعت بطرق مشبوهة بغير وجه حق، وبشكل عام فإن أسباب تخريب العملة نوجزها في العناصر التالية:

- ✓ تبييض الأموال التي تم الحصول عليها بطرق مشبوهة.
- ✓ الهروب من الملاحقة والمساءلة القانونية في حالة تم سريان قانون من أين لك هذا ؟.
- ✓ البعد من الإجراءات البيروقراطية التي يتسم بها الاستثمار وتوظيف الأموال بالوطن.
- ✓ الاغراءات والامتيازات الخارجية التي تقدمها بعض الدول والتي تربط الإيداع أو شراء عقار ما بالحصول على الجنسية.
- ✓ تحسين المستوى المعيشي بدول تتسم بالرفاهية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ تلافي نظرة المجتمع من المساءلة للأموال المشبوهة.
- ✓ الهرب من دفع الضرائب على اختلافها وتنوعها .

ثانيا-التداعيات المختلفة للتخريب العملات بالجزائر : تكشف أرقام الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد عن تخريب أكثر من 100 مليار دولار خلال السنوات العشر الأخيرة. وتوجه أصابع الاتهام إلى شركات الاستيراد والتصدير التي تلجأ -حسب الخبراء- إلى تضخيم فواتير مختلف السلع التي تستوردها من مختلف مناطق العالم، فضلا عن عمليات التخريب على مستوى المطارات والموانئ الجزائرية.¹⁵

حيث كشفت إحصائيات المركز الكندي لتحليل العمليات والتصريحات المالية عن بلوغ حجم الأموال التي دخلت كندا من الجزائر خلال الأشهر السبعة الأولى من العام 2019 حجم 78.6 مليون دولار أمريكي، بزيادة

أكثر من 50 % عن حجم التحويلات المسجلة طيلة العام الماضي، والتي قدرت بعشرة ملايين دولار مما يعني أن عمليات تهريب الأموال تتواصل منذ بداية ثورة الحراك الشعبي في فيفري 2019 ، وخشية الكثير من أصحاب الثروات على مصير أموالهم¹⁶.

وقد فتحت فرقة مكافحة الجريمة المالية والاقتصادية التابعة للشرطة القضائية الجزائرية تحقيقات حول تورط ثلاثة "03" شركات أجنبية للشحن البحري في تهريب العملة الصعبة إلى حساباتها البنكية في كل من: سويسرا، فرنسا، إسبانيا، تركيا، وحتى دول الخليج، وكبدت الدولة ما يفوق 5 مليارات دولار سنوياً منذ وكشفت مصادر أن الشركات الأجنبية للشحن البحري المتورطة تقوم بتحويل الأموال منذ سنة 2010 كما تبين أن هذه الشركات باستغلالها للموانئ الجافة فرضت منطقتها في غياب تشريعات صارمة تحمي الاقتصاد الوطني، حيث لجأت إلى إجبار المستوردين المحليين على الدفع بالعملة الصعبة في حساباتها خارج البلاد قبل شحن السلع، ومن خلال التدقيق في الحسابات تبين أن أطرافاً جزائرية متورطة مع هذه الشركات.¹⁷

ثالثاً- أي دور للحراك في زيادة أو التحجيم التهريب العملات بالجزائر: هل للحراك دور إيجابي أو سلبي في تهريب العملة ؟ بمعنى هل الحراك قلص من تهريب العملة أم زاد منها ؟ هناك رأيين متضادين في ذلك ، وهذا ما نحاول أن نوضحه في الفقرات الموالية .

1- هل الحراك دور في تهريب العملة : تتباين آراء المحللين حول دور الحراك في زيادة تهريب العملة من عدمها وظهر هناك فريقين حيث ينظر كل فريق للموضوع من زاوية معينة تختلف عن الفريق الآخر:

1-1-الفريق الأول: يرى أن تهريب العملة تزايد مع بداية تصاعد الحراك فبالنظر على الزاوية التي ينظر منها إلى هذه الظاهرة فإن القاعدة العامة المشهورة والمعروفة في الاقتصاد تشير بان " رأس المال جبان " لذا دائما يبحث عن الأمان رغم أن لهذه القاعدة استثناءات وقد تحققت في بعض الدول الكثير من الإنجازات الاقتصادية في عز الأزمة السياسية ومثال ذلك كوريا الجنوبية*. لكن تبقى القاعدة العامة هي أساس التفكير والعقلانية ، فأصحاب رؤوس الأموال يحاولون حتى ولو لم يستعطوا تحقيق ذلك، تحويل كل ممتلكاتهم أيام الازمات والاضطرابات السياسية نحو البلدان الأكثر أمناً ، أو ما يسمى بالجنات الضريبية ، وفي ذات الوقت كشف الإعلام الحر أو المستقل هذه

* وسط أجواء مضطربة سياسياً واقتصادياً، وصل الجنرال « بارك تشونغ هي » إلى سدة الحكم عبر انقلاب عسكري (1961-1979)، ومنح للتنمية الاقتصادية أولية كبرى، حيث كانت كوريا تعاني من نقص حاد في نسبة الادخار وتراجع كبير في حجم المساعدات الخارجية فأنشأ « بارك » لمواجهة هذه التحديات بنوكاً حكومية وأتم البنوك الخاصة للتحكم في القروض وتوجيهها وفق ما تقتضيه الخطط التنموية وغير الرئيس الجديد استراتيجية التنمية الاقتصادية من استراتيجية الإحلال محل الواردات إلى أخرى تعتمد على اقتصاد موجه نحو الصادرات، وكان هذا التحول ضرورياً للحصول على العملة الصعبة لشراء المعدات والتكنولوجيا التي يحتاجها قطاعه الصناعي الناشئ وبالتالي تسريع عملية التصنيع وتحقيق استقلال تام، للمزيد من التفصيل يرجى زيارة الرابط التالي :

<http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/06/201362411828829138.html>

العمليات والمحاولات التي تتم عبر منافذ الحدود المختلفة خصوصا المطارات من أجل تهريب العملة للأطراف عديدة ربما لا تملك من الوساطة ما يسمح من إخراج ما تريد من العملات دون محاسبة أو رقيب، أو إخراجها بطرق رسمية دون ضجيج إعلامي أو دون رقابة جمركية.

1-2- الفريق الثاني: ترى هذه الفئة من مراقبين وخبراء واقتصاديين وسياسيين أن الحراك حرك آلة الرقابة وقلل ومنع الكثير من عمليات التهريب للعملة من خلال الدور المنوط الذي تقوم به الأجهزة المختصة من جهة ، في محاولة لتحجيم تهريب العملة، لكن الأهم في كل هذا أنه قبل الحراك كان هناك استنزاف حقيقي في تحويل العملة للناظرين في السلطة دون رقيب أو صحافة حرة تكشف ذلك ، وهذا باعتراف الكثير من المسؤولين في السلطة فرئيس الحكومة السابق ورئيس الجمهورية الحالي "عبد المجيد تبون" أقيل في أقل من 90 يوما من تعيينه بعدما قدم انتقادات لبعض ما يسمى رجال الأعمال، ووزير التجارة المتوفى اعترف صراحة بعجزه عن منع أي تجارة ما، أو محاسبة أي شخص نافذ ، وفي نفس السياق تشير بعض المصادر والمراجع الاعلامية إلى تراجع عمليات تهريب العملة الصعبة من الجزائر نحو الخارج ، خلال السنة الجارية، بالتزامن مع الحراك الشعبي ، وبداية تفجير قضايا الفساد ، حيث لم تتجاوز قيمة المحجوزات سقف المليون أورو وما يقارب ربع مليون دولار. و سجلت مصالح الجمارك تراجعاً في محاولات تهريب العملة الصعبة نحو بعض العواصم الأوربية والخليجية المصنفة في الخانة الحمراء ، علما أن هذه الفترة تزامنت مع تصاعد المطالب بالتغيير السياسي في البلاد، مما دفع لفتح عدد من ملفات الفساد التي أثارت الكثير من الجدل لدى الرأي العام ويُعد هذا الرقم ضعيف مقارنة بما كان يُسجل خلال السنوات الماضية، حيث بلغ حجم الأموال المحجوزة من العملة الأوربية الموحدة « الأورو » لوحدها أكثر من 4 مليون أورو في عام 2018، كان أجنب وجزائريون بصدد نقلها نحو عدة عواصم على رأسها تركيا إضافة إلى برشلونة ودي بالامارات العربية¹⁸، لكن خلال الفترة السابقة للحراك اتخذت سبل تحويل وتهريب العملة نحو الخارج الكثير من المسارات الرسمية وبأرقام مهولة عبر المنافذ الرسمية خصوصا من خلال التجارة الخارجية، حيث عرفت ظاهرة تضخيم الفواتير واستيراد النفايات، أو الحاويات الفارغة أو استيراد التراب، أو الحصى أو السلع غير المطابقة للمواصفات ، وللتصريحات المقدمة المضللة ، والنتيجة لذلك أن هناك شريحة واسعة في الجزائر لم تمارس أي نشاط تجاري تحولت في زمن قليل إلى زمرة رجال الأعمال تملك الكثير من العقارات بالخارج بالإضافة إلى الأرصدة بالعملات الصعبة هنالك ، وحتى رجال الأعمال المزعومين حققوا ثروات قياسية في زمن قليل تختلف عن المدة التي من الممكن أن يقضيها رجل الاعمال بالبلدان المتقدمة في تحقيق نفس رقم الاعمال.

رغم أن البنك المركزي نفي الكثير من الأخبار واعتبرها في خانة الشائعات، فبخصوص تهريب أموال بالعملة الصعبة من طرف رجال المال والأعمال بعد انطلاق الحراك الشعبي الذي تشهده البلاد منذ 22 فبراير 2019 وصف البنك المركزي الجزائري ، في بيان مقتضب ، تلك الأخبار في خانة الإشاعات وقال "إن تلك الأخبار مجرد إشاعات هدفها إثارة البلبلة ، وإن تحويل العملة الصعبة من الجزائر إلى الخارج يحتاج إلى شروط

صارمة “، وأكد أن عملية ” إخراج العملة الصعبة يخضع لإجراءات قانونية صارمة بتفويض من البنك المركزي الجزائري “¹⁹.

ففي الوقت الذي أحصت مصالح الجمارك في سنة 2018 مخالفات بقيمة إجمالية قدرها 11,785 مليار دج (حوالي 101 مليون دولار) مقابل 73.8 مليار دج (حوالي 78,66 مليون دولار) مقارنة بـ 2017 أي بارتفاع حوالي 35 % وحسب ذات المصدر، سجلت مصالح الجمارك 507 مخالفة متعلقة بالتشريع وتنظيم صرف حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج مقابل 485 مخالفة في 2017.²⁰

الخاتمة:

ليس ثمة من خصلة إيجابية يمكن أن تذكر للتهريب إنه على جملته كماً معتبراً من الاضرار الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والأمنية، فهي قائمة على البلد برمته، ومن شأن استثناء الظاهرة وتوسعها أن تزيد من أضرارها على كافة النواحي المختلفة ، لذا يتوجب الأمر من أجل التقليل أو التحجيم وإن صح التعبير القضاء على هذه الظاهرة، هو تكثيف جهود كل الأطراف المعنية بمحاربتها بالإضافة إلى إشراك المجتمع وتوعيته بمخاطرها، وضرورة المساعدة بكل الطرق المتاحة في القضاء عليها، ونشر الوعي المجتمعي لذلك، لكن قبل كل هذا يتوجب على أن توفر الشروط الموضوعية والعملية لممارسة جميع الأنشطة وفق طرق واضحة وسهلة وفي متناول الجميع، دون محاباة أو أولية أو حظوظ لفئة دون الأخرى، وعندئذ من المتوقع أن تقل مظاهر التهريب والغش والأعمال الإجرامية، إنما بالنهاية مرتبطة بالإجحاف والإحساس بالغبن لبعض الشرائح الاجتماعية التي تعتقد أنها مقصية اجتماعياً، وكذا غياب العدالة والإنصاف المساواة وغياب الحكم الراشد، الذي يعطي حظوظ متساوية لأفراد المجتمع الواحد، وسيطرة المحاباة والرشاوى والبيروقراطية، مع التطبيق الصارم للعدالة بين جميع افراد المجتمع دون مراعاة لموقعة ومركزه الاجتماعي أما فيما يتعلق بالتوصيات التي يمكن صياغتها في هذا الشأن فهي وفق النسق الموالي:

التوصيات :

1. تزويد مصالح الجمارك بكل الإمكانيات التقنية والبشرية الضرورية للقيام بمهامهم على أكمل وجه.
2. تعميم رقمه جهاز الجمارك على مستوى التراب الوطني وتزويده بالعنصر البشري المؤهل.
3. تأهيل العنصر البشري وتزويده بكل ما يلزم من المعارف الضرورية حتى يستطيع القيام بعمله بالشكل المطلوب.
4. وضع الإطار القانوني الذي يحمي موظفي الجمارك من تعسف أصحاب النفوذ المسؤولين وأقاربهم.
5. تفعيل دور العدالة في محاربة كل أنواع التهريب بأقصى العقوبات الرادعة.
6. تكثيف التعاون بين مختلف الأجهزة الأمنية لمحاربة التهريب بكل اشكاله.

7. التخلي عن سياسة المحاباة والجهوية وذوي النفوذ في القيام بهذه النشاطات دون رادع.
8. تحكيم الرقابة على المنافذ الحدودية خصوصا تلك المعروف عنها منافذ للتهريب.
9. محاربة الجريمة المنظمة مصدراً لكل الآفات.
10. تحقيق الانصاف والعدالة والمساءلة للجميع دون تمييز.
11. قطف رؤوس الفساد حتى يستقيم السواد الأعظم من الشعب عبدة بمن يعتقدون أنهم فوق القانون والمجتمع .

الهوامش:

- ¹ - عبد النور صالح ، "وضع المخدرات والإدمان وسياسة مكافحتها " ، رئاسة مجلس وزراء إيطاليا ، دائرة سياسات مكافحة المخدرات. (P-PG /Med NET (2014) ، ص:10.
- ² - حبيب زقاد" مداخله في جلسات المجلس الشعبي الوطني " ، الجريدة الرسمية ، (السنة الخامسة العدد 273 الموافق 25 يناير 2017) ، ص:23.
- ³ - نفس المرجع ، ص:23.
- ⁴ - نفس المرجع ، ص 24.
- ⁵ - نفس المرجع ، ص 24.
- ⁶ - نعمان لعور مداخله في جلسات المجلس الشعبي الوطني ، الجريدة الرسمية ، (السنة الخامسة العدد 273 الموافق 25 يناير 2017) ، ص:19.
- ⁷ - نفس المرجع ، ص 19.
- ⁸ - خالد حمد المهدي ، " المخدرات وآثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " وحدة الدراسات والبحوث ، مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدوحة - (قطر 2013) ، ص:99.
- ⁹ - المتحدة الأمم ، " خلاصة وافية والاستنتاجات والتبعات السياسية ، تقرير المخدرات العالمي 2017 ، " مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات) ، نيويورك ، متاح على الرابط ، ص 09.
- ¹⁰ - عبد النور صالح ، مرجع سابق. ص 28.
- ¹¹ - الأولى الوزارة ، " مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية "، (الوزارة الأولى سبتمبر 2102) الجزائر، ص 07.
- ¹² - منتدى رؤساء المؤسسات ، " معرض الصحافة ، 26 فيفري 2019 " ، منتدى رؤساء المؤسسات 08 شارع سيلفان فورستيه المرادية ، (الجزائر 2019) ، ص:08.
- ¹³ - نعمان لعور ، مرجع سابق ، ص:19.

- 14 - وكالة الانباء الجزائرية ، " أكثر من 5000 مليار دج متداولة خارج القطاع البنكي " (الجزائر في 31 أكتوبر 2019) متاح على الرابط : <http://www.aps.dz/ar/economie/78915-5000>
- 15 - ياسين بودهان، " تهريب العملة الأجنبية ظاهرة تهدد الاقتصاد الجزائري " موقع الجزيرة نت ، (الدوحة قطر 2014) متاح على الرابط : <https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/12/15/تهريب-العملة-الأجنبية-ظاهرة-تهدد-الاقتصاد-الجزائري>
- ق.ب.ق، " الجزائر: تهريب الأموال نحو كندا تضاعف منذ بداية الحراك " أطلس التايمنز ، (الجزائر في 07 سبتمبر 2019) ¹⁶ جريدة الإلكترونية متاحة على النت على الرابط : <http://atlas-times.com/en/newsfeeds/1806-2019-09-07-20-18-15>
- 17 - أحمد عاشور، " 5 مليارات دولار خسائر تهريب العملة سنويا بالجزائر " جريدة العين الإخبارية الإماراتية ، (الامارات في 20/3/2017) ، متاح على الرابط : <https://al-ain.com/article/algeria-smuggling-hard-currency>
- 18 - زين الدين زديغة " الحراك والكشف عن قضايا فساد قلصا محاولات تهريب العملة للخارج " ، جريدة المحور اليومي ، (الجزائر في 09 أكتوبر 2019)، متاح على الرابط التالي : <http://elmihwar.com/ar/index.php/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A/125260.html>
- ربيعة خريس، " البنك المركزي الجزائري ينفي تهريب أموال بالعملة الصعبة بعد انطلاق الحراك الشعبي " ، جريدة رأي اليوم اللندنية ¹⁹ الإلكترونية . (لندن في 26 مارس 2019) - متاح على الرابط التالي : <https://www.raiayoum.com/index.php/البنك-المركزي-الجزائري-ينفي-تهريب-أموال>
- 20 - الانباء الجزائرية وكالة ، "تهريب العملة الصعبة : حجز 30 ألف أورو و 16 ألف دولار بمطار الجزائر " وكالة الانباء الجزائرية ، (الجزائر في 18 جوان 2019) ، متاح على النت على الرابط : <http://www.aps.dz/ar/societe/72513-30-16>

قائمة المراجع :

1. أحمد، عاشور، " 5 مليارات دولار خسائر تهريب العملة سنويا بالجزائر " جريدة العين الإخبارية الإماراتية ، (الامارات في 20/3/2017) متاح على الرابط : <https://al-ain.com/article/algeria-smuggling-hard-currency>
2. الأمم المتحدة " خلاصة واقية والاستنتاجات والتبعات السياسية ، تقرير المخدرات العالمي 2017 ، " (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات) ، نيويورك ، متاح على الرابط : <https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/12/15/تهريب-العملة-الأجنبية-ظاهرة-تهدد-الاقتصاد-الجزائري>
3. حبيب، زقاد ، مداخلة في جلسات المجلس الشعبي الوطني " ، الجريدة الرسمية ، (السنة الخامسة العدد 273 الموافق 25 يناير 2017) .
4. ربيعة، خريس " البنك المركزي الجزائري ينفي تهريب أموال بالعملة الصعبة بعد انطلاق الحراك الشعبي " ، جريدة رأي اليوم اللندنية الإلكترونية ، (لندن في 26 مارس 2019)، متاح على الرابط التالي : <https://www.raiayoum.com/index.php/البنك-المركزي-الجزائري-ينفي-تهريب-أموال>
5. زين الدين، زديغة. " الحراك والكشف عن قضايا فساد قلصا محاولات تهريب العملة للخارج " ، جريدة المحور اليومي ، (الجزائر في 09 أكتوبر 2019)، متاح على الرابط التالي : <http://elmihwar.com/ar/index.php/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A/125260.html>

6. صالح، عبد النور ، وضع المخدرات والإدمان وسياسة مكافحتها " ، رئاسة مجلس وزراء إيطاليا ، دائرة سياسات مكافحة المخدرات. (P-PG /Med NET (2014)6)
7. صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2005 ، الإمارات العربية المتحدة ، أبوظبي 2005.
8. ق.ب.ق.، " الجزائر: تهريب الأموال نحو كندا تضاعف منذ بداية الحراك " أطلس التايمنز ، جريدة الإلكترونية (الجزائر في 07 سبتمبر 2019) متاحة على النت على الرابط : <http://atlas-times.com/en/newsfeeds/1806-2019-09-07-20-18-15>
9. لعور، نعمان ، مداخلته في جلسات المجلس الشعبي الوطني " ، الجريدة الرسمية ، (السنة الخامسة العدد 273 الموافق 25 يناير 2017).
10. مصالح، الوزير الأول ، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ، الجزائر، سبتمبر 2017
11. منتدي، رؤساء المؤسسات ، " معرض الصحافة ، 26 فيفري 2019 " ، منتدي رؤساء المؤسسات 08 شارع سيلفان فورستيه المرادية ، (الجزائر 2019)
12. المهدي، خالد حمد ، " المخدرات وآثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " وحدة الدراسات والبحوث ، مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة (قطر 2013).
13. الوزارة الأولى ، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية "، (الوزارة الأولى سبتمبر 2102) الجزائر.
14. وكالة ، الأنباء الجزائرية " تهريب العملة الصعبة : حجز 30 ألف أورو و 16 ألف دولار بمطار الجزائر " وكالة الأنباء الجزائرية ، (الجزائر في 18 جوان 2019)، متاح على النت على الرابط : <http://www.aps.dz/ar/societe/72513-30-16>
15. الوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار ، حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر ، عام 2016 تحيين 2019 ، المؤشر العام مقال منشور على الرابط :
- <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>
16. وكالة ، الأنباء الجزائرية ، "تهريب العملة الصعبة : حجز 30 ألف أورو و 16 ألف دولار بمطار الجزائر " وكالة الأنباء الجزائرية ، (الجزائر في 18 جوان 2019)، متاح على النت على الرابط : <http://www.aps.dz/ar/societe/72513-30-16>
17. ياسين ، بودهان ، " تهريب العملة الأجنبية ظاهرة تهدد الاقتصاد الجزائري " ، موقع الجزيرة نت ، (الدوحة ، قطر 2014) متاح على الرابط : <https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/12/15/تهريب-العملة-الأجنبية-ظاهرة-تهدد-الاقتصاد-الجزائري>